ظريف يلتقي لودريان في نيويورك ويدعو الأوروبيين إلى الإيفاء بتعهداتهم

طهران تتهم واشنطن بالسعي للسيطرة على المنطقة وتقدم مشروعاً لضمان أمن الخليج

جدد الرئيس الإيراني حسن روحاني التأكيد أن بلاده تريد سلاماً شاملاً في المنطقة، مشيراً إلى أنها ستقدم مشروعاً إلى الأمم المتحدة لضمان الأمن في منطقة الخليج.

وقال روحاني في تصريحات له أمس قبيل توجهه للمشاركة في اجتماعات الجمعية العامة بالأمم المتحدة في نيويورك أن «هذا المشروع سيحمل عنوان مبادرة أمن هرمز ويهدف إلى تأمين تعاون دول المنطقة وقدراتها لحفظ الأمن لأننا نأمل أن يكون الحل للمنطقة من داخلها وليس من خارجها»، مضيفاً: «نريد سلاماً شاملاً للمنطقة وندعو جميع الدول في الخليج وهرمز إلى الانضمام إلى المبادرة».

وأشار روحاني إلى أن الولايات المتحدة موجودة في المنطقة منذ عام ٢٠٠١، لكنها لم تجلب لها الأمن، مضيفاً: إنها باتت في عزلة وأغلبية دول العالم تدين إجراءاتها ضد إيران، عدا دولة أو دولتين صغيرتين هما أذناب أميركا.

ولفت روحاني إلى أن مشاركته في اجتماعات الجمعية العامة فرصة لتوضيح موقف إيران والإجراءات الظالمة التي تتخذ ضدها، قائلاً: الولايات المتحدة لا ترغب في مشاركة إيران في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، لكننا مصرون على الحضور للتعبير عن مواقفنا بصراحة.

وأوضح روحاني من مطار «مهر أباد» أن سياسة الضغوط القصوى التي تمارسها واشنطن لم تحقق أي نتائج، وأشار إلى أن الأميركيين في حالة إحباط بعدما لم يبق لديهم شيء لم يفعلوه ضد إيران فواشنطن وصلت إلى الحد الأقصى من العقوبات وبدأت تكررها ونحن مستعدون لتجاوزها، وقال: إن «الحركة الاقتصادية في البلاد خلال الأشهر الأخيرة أصبحت أفضل وهذا يدل على أنه لدينا القدرة على مواجهة الصعاب والتغلب عليها».

وفيما يخص الهجوم على شركة أرامكو السعودية أكد روحاني أن هذه العملية كانت رداً يمنياً على الاعتداءات التي طالت الشعب اليمني، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة الأميركية تريد أخذ كل نفط السعودية والسيطرة على المنطقة.

وأضاف: إن الولايات المتحدة تبالغ في الخسائر الناجمة عن الهجوم، الذي استهدف منشآت شركة «أرامكو» السعودية، متهماً واشنطن بالسعي للسيطرة على المنطقة وعلى النفط في شرق السعودية.

وتابع الرئيس الإيراني: إن واشنطن تسعى كذلك من خلال سياستها إلى دفع دول الخليج لتوقيع عقود شراء منظومات دفاعية أميركية للوجود المستمر في المنطقة.

وبدوره قال وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، في تصريح أدلى به أمس خلال فطور عمل مع صحفيين في مقر الأمم المتحدة بنيويورك قبل انطلاق أعمال الجمعية العامة: «يجب أن يضم التحالف مبدئياً إيران والعراق والسعودية والبحرين والإمارات وقطر وعمان والكويت وربما اليمن».

وأوضح ظريف: «لسنا ضد انضمام اليمن إلى التحالف، لكن من غير الواضح حالياً ماذا يحدث هناك. ومن المفترض أن تعمل هذه الدول تحت رعاية الأمم المتحدة».

وفي السياق أعربت وزارة الخارجية الإيرانية، عن رفضها لتصريحات رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون بشأن اتهام طهران بالمسؤولية عن هجوم «أرامكو».

وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، عباس موسوي: «على الحكومة البريطانية إيقاف بيع السلاح المدمر إلى السعودية وإخلاء مسؤوليتها من ارتكاب جرائم الحرب ضد الشعب اليمني، بدلاً من بذل المزيد من الجهود غير المثمرة ضد إيران».

وتأتي تصريحات المتحدث باسم الخارجية الإيرانية رداً على رئيس الوزراء البريطاني، في وقت سابق أمس، حيث قال: إنه «من المرجح جداً» أن تكون إيران مسؤولة عن الهجمات، التي استهدفت منشآت شركة «أرامكو» السعودية.

ومن جهة ثانية أكد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف استمرار الحوار مع باريس، معرباً عن أمله في أن يتمكن الفرنسيون والأوروبيون من الإيفاء بالتزاماتهم الواردة في الاتفاق النووي.

وبحث ظريف مع نظيره الفرنسي جان إيف لو دريان، في نيويورك، الجهود الفرنسية بشأن الاتفاق النووي. وقال ظريف: إن «الحوار مستمر مع الفرنسيين وهدفنا أن يتمكن الفرنسيون والأوروبيون من الإيفاء بالتزاماتهم الواردة في الاتفاق النووي. وإذا أرادوا التشاور مع آخرين من أجل الإيفاء بالتزاماتهم فالقرار يعود لهم».

وأمل أن تسمح الولايات المتحدة وحلفاؤها لدول الخليج بتلقف المبادرة السلمية التي أطلقها الرئيس الإيراني حسن روحاني.

وفي وقت سابق، قال لو دريان إن هدفه الرئيس في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة هو خفض التوتر بين الولايات المتحدة وإيران.

وأضاف في مؤتمر صحفي: إن اجتماع الرئيسين الأميركي والإيراني ليس على قمة أولوياته في المرحلة الحالية، معتبراً أن المهم هو كيفية وقف التصعيد في المنطقة.

روسيا اليوم – سانا - وكالات

الرئيس الإيراني حسن روحاني في مطار مهرباد قبل التوجه إلى نيويورك (أ ف ب)

إيران تفرج عن ناقلة النفط البريطانية

أعلن المتحدث باسم الحكومة الإيرانية علي ربيعي أمس أنه بإمكان ناقلة النفط البريطانية «ستينا إمبيرو» مغادرة المياه الإيرانية.

ونقلت وكالة «فارس» عن ربيعي قوله إن الإجراءات القانونية لناقلة النفط البريطانية انتهت كما أعلنت منظمة الموانئ ومع غض النظر عن المخالفة التي ارتكبتها يمكنها المغادرة، مبيناً أن القرارات المتخذة تشير إلى انتهاء توقيفها.

وكان الحرس الثوري الإيراني أعلن في الـ١٩ من تموز الماضي توقيف ناقلة نفط بريطانية في مضيق هرمز ونقلها إلى السواحل الإيرانية لعدم مراعاتها القوانين الدولية البحرية.

وكالات

«أوسلو» وما بعد الانتخابات الإسرائيلية

د. يوسف جاد الحق

زهاء عقود ثلاثة انقضت في ظل اتفاقية «أوسلو» البائسة، التي لم يعد خافياً على أحد ما جلبته من خسائر فادحة، وويلات ومآسٍ على المسألة الفلسطينية، أرضاً وإنساناً، حتى الآن.

ما الذي كان ينتظره أصحاب «أوسلو» من نتائج يظنون أنها ربما تكون لمصلحتهم بعد الانتخابات الإسرائيلية؟!

ألم يشهد أولئك السادة بأنفسهم توجهات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وممارساتها الإجرامية العنصرية منذ وجد هذا الكيان الهجين على أرضنا؟ ألم تكن كل حكومة تأتي تبزّ سابقتها وتزاود عليها في عنصريتها وإجرامها، وقضم المزيد من الأرض الفلسطينية، حتى أوشكت أن يصبح معظمها في أيديهم، وبقيتها محتلة تشرف عليها جماعة «أوسلو» باتفاق وانسجام وتفاهم مع العدو!

هل يحسب هؤلاء السادة أن رئيس حزب «أزرق أبيض» بيني غانتس المنافس لبنيامين نتنياهو سوف يكون أقل سوءاً من ذاك، أو أن رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» أفيغدور ليبرمان أقل إجراماً وحقداً وعنصرية من أرييل شارون وموشي ديان وغولدا مائير التي كان يقول عنها رئيسها ليفي أشكول إنها الرجل الوحيد في حكومته؟

من شأن هذا أن يدعو كل فلسطيني غيور على وطنه واستعادة أرضه إلى التساؤل عن ذلك السر الكامن وراء هذا الإصرار على التمسك بأوسلو ومضامينها بعد أن أوصلت قضيتنا إلى ما وصلت إليه حتى الآن بفضلهم! وبرغم هذا يعلن المسؤولون في السلطة اليوم الأحد الماضي بأنهم «على استعداد للتفاوض مع أي حكومة إسرائيلية قادمة».

التفاوض على ماذا يا سادة؟ ألم تكفكم عقود من هذا التفاوض المهين؟ هذه المكابرة العجيبة، هذا اللعب بالمصير الفلسطيني لمجرد الرغبة في الإبقاء على ما يحسبونه «سلطة» بحق لمن الأمور العجيبة الغريبة والتي لا بد للشعب الفلسطيني، ومن معه من الأخوة في محور المقاومة، من الوقوف في وجه هذا التوجه، الذي أقل ما يقال فيه، إنه إقرار بالوضع القائم الآن في فلسطين بحكم الأمر الواقع؟ عندما يصر هؤلاء على التفاوض مع العدو بعد كل ما حدث لا يعني ذلك سوى شيء واحد هو اعتبار ما هو قائم، الطرف الإسرائيلي ووجوده، أمراً مفروغاً منه غير قابل للتغيير، ناهيك عن الضرورة الحتمية لإزالة وجوده هنا في بلادنا، وما نحسب أن الاكتفاء بفتات يتكرمون به على السلطة ومن معها والذي لا يعدو ١٥ بالمئة من أرض فلسطين تحت المسمى حل الدولتين فلسطينية ويهودية، باعتبار أنه ليس في الإمكان تغيير ما هو كائن وقائم، هذا التفريط على هذا النحو مرفوض تماماً، وينبغي وضع حد له من قبل شعب فلسطين المقاوم المناضل منذ قرن وحتى الساعة سواء في وجه عصابات الغزاة اليهود، أم وكلاء الاستعمار، الانتداب البريطاني على فلسطين الذي كان دوره إعداد فلسطين لكل ما جرى مما كان من شأنه تغيير مجرى التاريخ وتغيير معالم المنطقة ومصائر أهلها.

نذكّر السلطة، وغير السلطة هناك، بمشروع نتنياهو الذي أعلنه في معمعة خوضه لمعركة الانتخابات الأخيرة عزمه، فيما لو أعيد انتخابه رئيساً لوزراء إسرائيل، فلسوف يعتبر المستوطنات في الضفة خاضعة لإسرائيل، وأن الضفة نفسها ليست سوى «يهودا والسامرة» التي يجب استعادتها من الفلسطينيين «الطارئين»! وأنه سوف يضم أراضي الغور من بيسان إلى حدود فلسطين الشمالية، إضافة إلى أراضي الخليل والعيسوية وأراضي النقب التي بدئ بتهجير أهلها وهدم منازلهم أمام أعينهم وفوق رؤوسهم، توطئة لتنفيذ بند صفقة القرن القاضي بحصر الفلسطينيين في مساحة من النقب وسيناء عند حدود مصر، ونقلهم إلى أرض بديلة فيها ليقيموا عليها «دولة» لهم إن شاؤوا!

ولا تفوتنا هنا الإشارة إلى أن «أوسلو» مهدت لمؤامرة صفقة القرن منذ توقيعها وقد نفذ أجزاء منها حتى الآن، من أهمها ضم القدس إلى الكيان الصهيوني من قبل ترامب رئيس أميركا على أنها عاصمته الأبدية، إضافة إلى منحة إضافية، كهدية مجانية، هي الجزء المحتل من أرض الجولان العربية السورية، وكأنه يملكها استهتاراً بالمواثيق الدولية وسيادات الدول على أرضها وكرامات الشعوب. ومن بنود الصفقة إياها إلغاء حق العودة. وقد بدأ كذلك في تنفيذ إجراءات بهذا الخصوص عندما انسحبت أميركا من دفع ما هو مترتب عليها لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ٣٦٠ مليون دولار، ومحاولته، مع نتنياهو، إلغاء دور «اونروا»، يجري هذا كله تلبية لرغبة نتنياهو بغية إلغاء صفة اللاجئين عن الفلسطينيين، ومحو مخيماتهم، أي وأد القضية وشعبها لكي ينساها العالم تماماً.

إلغاء «أوسلو» إذاً هو المطلب الراهن العاجل، غير القابل لمساومة وتمييع، وإلا فلتنسحب السلطة برجالها وتشكيلاتها من الساحة، فهم ليسوا قدراً محتوماً على الفلسطينيين لا يمكن الخلاص منه.

قلق غربي إزاء انتهاكات النظام السعودي وانقسام أوروبي حول هجوم أرامكو

أعربت دول غربية عن قلقها العميق إزاء انتهاكات النظام السعودي المتواصلة لحقوق الإنسان والتقارير المتكررة حول عمليات التعذيب والاحتجاز غير القانونية التي يمارسها بحق المعارضين مستنكرة سياسات هذا النظام القمعية بحق العديد من السعوديين بمن فيهم النساء والصحفيون.

ونقلت رويترز عن دبلوماسيين في مجلس حقوق الإنسان قولهم إن «أكثر من عشرين دولة غربية معظمها أوروبية قدمت بياناً مشتركاً أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف أعربت فيه عن قلقها بشأن عمليات التعذيب والمحاكمات غير العادلة في السعودية».

ويعتبر سجل النظام السعودي في مجال حقوق الإنسان الأسوأ على المستوى العالمي مع استمرار حملات الاعتقال التعسفية والمحاكمات الصورية والإدانات للمعارضين إضافة إلى سجن عشرات الناشطين الحقوقيين وانتهاكه حقوق المرأة.

في سياق متصل أكد نائب رئيس مجلس النواب التشيكي توميو أوكامورا أن النظام السعودي لا يختلف كثيراً عن تنظيم «داعش» الإرهابي.

وأوضح أوكامورا أن الولايات المتحدة تتغاضى عن تصرفات الأنظمة المشابهة لتنظيم «داعش» الإرهابي مثل النظام السعودي لأنه يمثل بالنسبة لها سوقاً لبيع السلاح كما أنه يفيدها في خفض أسعار النفط.

إلى ذلك انتقدت وزارة الخارجية الإيرانية بشدة الاتهامات البريطانية لطهران بشأن عملية الجيش اليمني ضد منشآت نفط النظام السعودي.

وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية عباس موسوي إن على الحكومة البريطانية وقف بيع الأسلحة الفتاكة إلى النظام السعودي بدلاً من توجيه الاتهامات لإيران وبذل الجهود ضدها.

إلى ذلك تباينت مواقف فرنسا وبريطانيا أمس حول الطرف الذي يتحمل المسؤولية عن الهجوم على منشآت نفط سعودية.

وبدا في تصريحات أدلى بها رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون وهو في طريقه إلى نيويورك أنه خرج عن الصف الأوروبي إذ وجه الاتهام مباشرة إلى إيران في الهجمات على السعودية.

وقال جونسون للصحفيين المرافقين له على الطائرة في طريقها إلى نيويورك «بدرجة عالية من الترجيح، تنسب المملكة المتحدة المسؤولية عن هجمات أرامكو إلى إيران. نعتقد أن من المرجح جداً حقا أن تكون إيران مسؤولة فعلاً».

وتناقضت هذه التصريحات مع تصريحات المسؤولين الفرنسيين الذين حرصوا بشدة على عدم توجيه أصابع الاتهام مباشرة إلى طهران خشية أن يؤدي ذلك لتصعيد التوترات.

وقال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لصحيفة لوموند وهو في طريقه إلى نيويورك إن من الضروري توخي الحذر الشديد في توجيه الاتهام، مضيفاً إنه لا يريد الخوض فيما قد يزيد التوترات.

وأقر ماكرون بأن فرص عقد محادثات بين ترامب وروحاني «قطعاً لم تتحسن» منذ وقوع الهجوم.

هذا وأكد الملك السعودي، سلمان بن عبد العزيز أن السعودية قادرة على التعامل مع آثار الهجوم على شركة «أرامكو»، معتبراً أنه استهدف إمدادات الطاقة العالمية.

شينخوا– أ ف ب

روسيا اليوم– سانا– رويترز

استشهاد ١١ يمنياً بقصف لطيران العدوان السعودي

استشهد ١١ يمنياً بينهم سبعة من أسرة واحدة جراء قصف طيران العدوان السعودي محافظات عمران والحديدة وحجة.

وأفاد مصدر أمني لوكالة الأنباء اليمنية «سبأ» بأن حصيلة ضحايا غارات طيران العدوان على منطقة السواد بمحافظة عمران ارتفعت إلى سبعة أشخاص بعد انتشال جثتي طفلين.

وكان موقع «المسيرة نت» أفاد في وقت سابق بأن طيران العدوان السعودي شن ثلاث غارات على منطقة السواد وإمعانا منه في جرائمه لاحق أسرة أحد المواطنين من البدو الرحل بداخل أحد المساجد بعد هروبهم من خيمتهم ما أدى إلى استشهاد خمسة منهم بينما لا يزال طفلان في عداد المفقودين.

كما استشهد يمنيان اثنان أصيبا بجروح خطيرة نتيجة استهداف طيران العدوان سيارتهما في منطقة العادي بمديرية حرف سفيان بالمحافظة نفسها.

وفي محافظة الحديدة استشهدت طفلة متأثرة بجراحها جراء القصف المدفعي للعدوان السعودي ومرتزقته الذي أصاب منزلها في منطقة الجبلية بمديرية التحيتا.

كما شن طيران العدوان ١٧ غارة على محافظات صنعاء وعمران وحجة.

وفي وقت لاحق استشهد يمني وأصيب آخر جراء غارات لطيران العدوان السعودي على محافظة حجة شمال غرب اليمن.

في المقابل قتل وأصيب عدد من مرتزقة العدوان السعودي خلال قصف صاروخي للجيش اليمني واللجان الشعبية على تجمعات لهم في محافظة حجة شمال غرب اليمن.

وقال مصدر عسكري لموقع «المسيرة نت» اليمني: إن «القوة الصاروخية للجيش اليمني أطلقت أربعة صواريخ من نوع زلزال١ وقذائف على تجمعات لمرتزقة العدوان السعودي جنوب حيران في محافظة حجة ما أسفر عن مقتل وإصابة عدد منهم».

كما أشار المصدر إلى مقتل ١٦ عنصراً من قوى العدوان السعودي خلال عمليات قنص جنوب حرض وشرق مثلث عاهم نفذها الجيش اليمني في حجة.

هذا وقتل ثلاثة من مرتزقة العدوان السعودي بعمليات قنص نفذتها وحدة من الجيش اليمني في قطاع عسير.

وأفاد مصدر عسكري يمني لموقع «المسيرة نت» بأن قناصة الجيش اليمني واللجان الشعبية استهدفت تجمعات لمرتزقة العدوان السعودي في الربوعة بعسير ما أدى إلى مقتل ثلاثة من المرتزقة وإصابة آخرين.

سانا – روسيا اليوم

رئيس كيان العدو يكلف الأربعاء رئيس الحكومة الجديد

صوت واحد داخل الكنيست الفارق بين نتنياهو وغانتس

أيد ٥٥ نائباً إسرائيلياً إسناد مهمة تشكيل الحكومة إلى بنيامين نتنياهو، على حين أيد ٥٤ نائباً تكليف بيني غانتس هذه المهمة، وجاء ذلك خلال المشاورات التي دعا إليها رئيس الاحتلال رؤوفين ريفلين.

وأوصى لمصلحة نتنياهو، كل من «الليكود» و«إلى اليمين» و«شاس» و«يهدوت هتوراه»، على حين أوصى لمصلحة غانتس، «القائمة المشتركة» و«المعسكر الديمقراطي» و«تحالف العمل» و«غيشر».

في حين امتنع «التجمع الوطني الديمقراطي» عن التصويت لمصلحة أي من المرشحين.

ونقلت القناة ١٢ الإسرائيلية تقديراتها أن يكلف ريفلين نتنياهو بتشكيل الحكومة، بعد عقده جلسة ثلاثية ينضم إليها غانتس. وسيصدر رئيس الاحتلال الإسرائيلي قراره النهائي يوم الأربعاء القادم.

وبعد انتهاء المشاورات، قال نتنياهو: إن الطريقة الوحيدة لتشكيل الحكومة هي الحوار لتشكيل حكومة وحدة وطنية.

وإذا أخفق المكلف الأول المنوط به تشكيل حكومة بالمهمة، حتى مهلة ٤ أسابيع تنتهي في الـ٢٣ من تشرين الأول المقبل، فسيتعين على ريفلين تمديد الفترة الممنوحة له لتشكيل حكومة ائتلافية جديدة.

وعلى الرغم من التلميحات التي صدرت عن ريفلين سابقاً بأن «تمديد هذه المهلة، لـ١٤ يوماً آخر، لن يكون تلقائياً، كما كان الحال في الانتخابات السابقة»، غير أن موافقته على التمديد قد تمنح المكلف مهلة إضافية تنتهي في السادس من تشرين الثاني المقبل.

وخلال هذه المهلة، إذا أخفق نتنياهو بتشكيل الحكومة في فترة المهمة، يكون قد استنفد فرصه. وفي هذه الحالة تمنح لرئيس الاحتلال الإسرائيلي ٣ أيام أخرى للتشاور مع الكتل البرلمانية، وفي التاسع من تشرين الثاني، سيتم تكليف مرشح آخر بتشكيل الحكومة. ويمنح المرشح الآخر، بموجب قانون الاحتلال، مهلة ٢٨ يوماً لتشكيل الحكومة، وإذا أخفق في مهمته، فسوف تمنح الكنيست مهلة ٣ أسابيع لتسمية مرشح ثالث.

روسيا اليوم – رويترز

موسكو أكدت تورط واشنطن بنقل إرهابيي «داعش» إلى شمال أفغانستان

بوتين: التدخل الخارجي في حياة الدول يسبب نزاعات عبر العالم

أكد الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، حرص البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، على منع أي تدخل خارجي في حياتها الاجتماعية والداخلية.

وجاء في رسالة وجهها بوتين إلى المشاركين في اجتماع لقادة أجهزة الأمن والاستخبارات في رابطة الدول المستقلة، انعقد في مدين قازان أمس أن «الحديث يدور عن محاولات للتأثير من الخارج على الرأي العام والحياة السياسية في كل بلد تقريباً، الأمر الذي يسبب إثارة نزاعات من كل نوع، ويقود إلى إذابة تقاليد قومية تبلورت على مدار قرون، وذاكرة تاريخية للشعوب، ووضع مفهوم السيادة الثقافية وسيادة الدولة موضع الشك، وخرق حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها».

وأضاف الرئيس الروسي: «هدفنا المشترك هو منع محاولات زعزعة الاستقرار والتدخل الخارجي في العمليات السياسية والاجتماعية الجارية في دولنا، وتأمين مصالح المجتمع وحقوق المواطنين وحرياتهم».

وبدوره أكد مدير القسم الخامس التابع لجهاز الأمن الفيدرالي الروسي سيرغي بيسيدا أن الاستخبارات الأميركية متورطة بنقل إرهابيي تنظيم «داعش» إلى المناطق الشمالية من أفغانستان لزعزعة استقرار الوضع على حدود رابطة الدول المستقلة.

ونقلت «سبوتنيك» عن بيسيدا قوله خلال اجتماع رؤساء أجهزة الاستخبارات في بلدان رابطة الدول المستقلة في قازان: «هناك أدلة على تورط المخابرات الأميركية بنقل مسلحي داعش إلى المناطق الشمالية من أفغانستان وذلك من أجل زعزعة استقرار الوضع على الحدود الجنوبية لرابطة الدول المستقلة وعلى المدى الطويل في بلدان آسيا الوسطى».

وأضاف بيسيدا: «إن ضمان أمن دول رابطة الدول المستقلة من التأثير المدمر للقوى الخارجية يتطلب من أجهزة الأمن وأجهزة المخابرات في دول الرابطة تحديد الاتجاهات الخطيرة في مرحلة مبكرة».

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين (عن الإنترنت)

وعقد في مدينة قازان الروسية أمس الاجتماع الـ١٦ لرؤساء أجهزة الاستخبارات في بلدان رابطة الدول المستقلة برئاسة مدير جهاز الاستخبارات الخارجية الروسي سيرغي ناريشكين حيث تجري مناقشة سبل الرد على القوى الخارجية التي تحاول التأثير على الوضع في دول الرابطة وذلك بمشاركة وفود من روسيا وأذربيجان وأرمينيا وبيلاروس وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان.

وفي سياق منفصل وقع رئيس الوزراء الروسي ديمتري مدفيديف أمس مرسوماً حكومياً حول انضمام روسيا إلى اتفاق باريس للمناخ.

وأعرب مدفيديف عن أهمية مشاركة روسيا في هذه الاتفاقية، وخاصة أن تغير المناخ يعد تهديداً للتوازن البيئي، ويزيد من المخاطر على التنمية الاقتصادية في قطاعات مثل الزراعة، كما أن تغير المناخ يعد تهديداً للبشرية.

وقال مدفيديف، خلال اجتماع للحكومة الروسية، أنه من المهم أن يوجه الاقتصاد الروسي إلى تلبية المتطلبات ذات العلاقة باتفاقية باريس للمناخ.

وأضاف رئيس الوزراء: «لا شك في أننا سنقبل الوثائق المتعلقة بتنفيذ اتفاقية باريس، الشيء الأكثر أهمية، هو أن يتم توجيه الاقتصاد نفسه، نحو تلبية المتطلبات ذات الصلة بالاتفاقية».

كذلك شدد رئيس الوزراء الروسي، على أهمية أن يتطور الاقتصاد، في اتجاه تطبيق التكنولوجيات الحديثة الجديدة، وتنفيذ حلول جديدة للمشاريع المختلفة.

يشار إلى أن اتفاق باريس هو الاتفاق الدولي الأكثر شمولاً بشأن المناخ، وتم اعتماده في ٢٢ نيسان ٢٠١٦، حينها اتفقت وفود ١٩٦ دولة بينها روسيا، على منع ارتفاع معدل درجات حرارة الأرض وإبقائها عند درجتين مئويتين كحد أقصى، فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي، حتى العام ٢١٠٠.

كما تشمل الاتفاقية توفير المزيد من الموارد المالية للحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وتطوير القدرة على التكيف مع التغير المناخي.

تاس – سبوتنيك – روسيا اليوم

مادورو: العلاقات الفنزويلية الروسية ستشهد المزيد من التطور

أكد الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو أنه سيتم تعزيز العلاقات بين فنزويلا وروسيا خلال الفترة المقبلة، معرباً عن شكره لموسكو التي دعمت سيادة بلاده في مواجهة التدخلات الأميركية.

وقال مادورو في حديث لقناة «روسيا ٢٤» تم عرض مقتطفات منه أمس «أيدت روسيا بزعامتها العالمية بحزم سيادة فنزويلا وحقها في السلام، وأنا أشكر روسيا والشعب الروسي كله لتفهمها وتضامنها مع الشعب الفنزويلي».

وذكر أن روسيا وفنزويلا تربطهما علاقات تاريخية مميزة وثقة متبادلة بين زعماء البلدين وقال: «سنقوم بتحريك علاقاتنا إلى الأمام في الأيام والأسابيع المقبلة».

وتواجه فنزويلا تدخلات أميركية في شؤونها الداخلية في محاولة لزعزعة استقرارها عبر تشديد العقوبات الاقتصادية والمالية ودعم القوى اليمينية في محاولات مستميتة لإحياء مخططات واشنطن للهيمنة على هذا البلد، على حين تؤكد روسيا رفضها لأي تدخل عسكري أميركي في فنزويلا.

من جهة ثانية حذر مادورو في المقابلة المجتمع الدولي من أن الحكومة الحالية للولايات المتحدة «بسياساتها المتطرفة وحربها غير التقليدية ضد فنزويلا، تنظر بالفعل في إمكانية تعطيل الانتخابات البرلمانية في بلاده في عام ٢٠٢٠»، عازياً السبب في ذلك إلى أن الأميركيين يدركون أنهم لا يستطيعون الفوز بها أيضاً، كما لم يفوزوا بالانتخابات الرئاسية في أيار ٢٠١٨.

وتنتهي سلطات المجلس البرلماني الحالي والذي تم انتخابه في ٢٠١٥، في الشهر الأخير من عام ٢٠٢٠.

ويذكر أنه في كانون الثاني الماضي، حاول رئيس الجمعية الوطنية خوان غوايدو المدعوم أميركياً إعلان نفسه رئيساً انتقالياً للبلاد، بما يتناقض مع الانتخابات التي جرت في العام الماضي، وفاز فيها الرئيس الحالي نيكولاس مادورو.

وكالات